

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

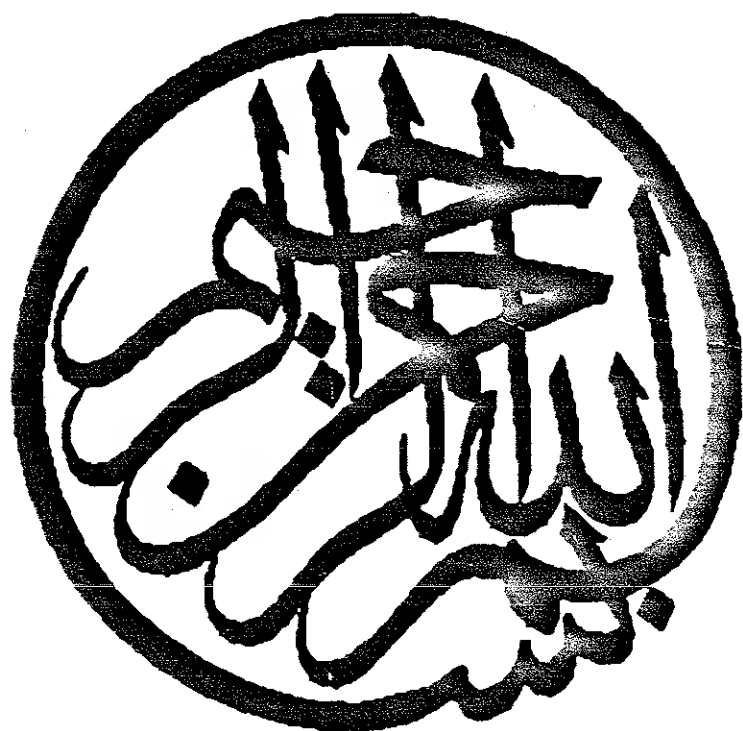
المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
الدراسات العليا

موقف السلف من أبي حنيفة

إشراف فضيلة الشيخ
أ. د. ناصر بن عبد الكريم العقل

إعداد
محمد بن عبدالعزيز بن محمد الشايع

العام الجامعي
١٤٢٢/١٤٢٣ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم
المقدمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومنه
والآله أما بعد :

فقد توأمت الأثرية أئمة السلف وتكاثر القول عنهم في ذم أبي حنيفة
النفاه به ثابت - رحمه الله وغفر عنه - ، مما جعل بعض السادة يستغل تلك الأثر في
ذم السلف وتخرجهم والطعن في أئمتهم ووصفهم بـ (الملفرة ، البدعة ، الإيهابية ...)
إلا غير ذلك من الأوصاف التي هي في حقيقة الأمر راجعة إليهم ظاهرة فيها . العبارة توهي
مما جعلني أقدم على بحث هذه القضية الشائكة لضرورة العمل فيها ما بالواجب
حتى يصح :

« موقف السلف من أبي حنيفة » رحمه الله - »

• خطة البحث :

أقننت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة ، وتمهيد ، ومبحث ، وخاتمة ، يعقبها
الفهارس .

* فالمقدمة : بينت فيها أهمية الموضوع ، وأرجاب اختياره ، وخطة البحث ،
وطريق الذي اتبعته فيه .

* ثم التمهيد : وذكر فيه ترجمة موجزة لأبي حنيفة النفاه - رحمه الله وغفر عنه - .
* يليه البحث الأول : وتناولت فيه الأقوال التي انتقدتها السلف على أبي حنيفة
- رحمه الله - وتوجيهها .

* يعقبه البحث الثاني : وبينت فيه موقف السلف من أبي حنيفة وتوجيهه وطرقه
فيه إلا موقفهم من تكفيره ، وتبليغه ، وروايته .

* ثم ختمت البحث بخاتمة : ذكرت فيها أهم نتائج البحث وتوصياته .

* وأردفت ذلك بفهارس علمية أقصرت فيها على فهرس ،

١ - فهرس المصادر والمراجع مرتبة بحسب حروف المعجم .

(١) انظر ما كتبه محمد زاهد الكوثري في كتابه : « تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة
أبي حنيفة » الأكاذه ، وحسن فريانه المالكي في مذكرته « قراءة في مكتب إعتاد » (ص ٨٥-٨٨)

٢- فهرس الموضوعات مرتبة بحسب ورودها في البحث .

• منهج البحث :

رسالة في إيراد البحث ولتأدية المنهج التالي :

١- اجتهاد في البحث والتتبع بحسب كل ما يدخل تحت موضوع البحث ، وما يتعلق به من مسائل ، وجمع ذلك وترتيبه .

٢- رسالة في لتأدية هذا البحث المنهج الاستقرائي وذلك بتتبع آثار السلف وتصنيفها بحسب موضوعاتها ثم النظر فيها والتعبير عنها بعبارة موجزة تغني عن كثرة النقل .

٣- حرصت على الإيجاز والاختصار قدر الإمكان وإيجازاً واختصاراً غير مخل بالمعصود فيما أحسب .

٤- حاولت التزام الموضوعية قدر الإمكان في العرض خاصة مع صعوبة الموضوع وتسعيه راجعاً أنه أكون قد وفقته في ذلك .

وختاماً ، فإن لا أدعي أنني وفيت الموضوع حقاً ، ولا أنني أصبت في كل ما قلته ، وحسبي أنني بذلت جهدي واستغفرت ربي ، فإنا كما من صواب فمه الله وجهه ، وله الفضل والحمد ، وما كان من خلل فمخني نفسي ، واستغفر الله منه .

وأخيراً أشكر فضيلة شيخنا / أ. د. ناصر بن عبد الكريم العقل على حرصه وإفادته ، والله أعلم أنه يبارك له في وقته وجهده وعلمه .

والحمد لله أولاً وأخيراً ، ظاهراً وباطناً ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

تكميد :

ترجمة موجزة لأبي حنيفة النعمان به ثابت :

لعل من المناسب قبل الخوض في أقوال السلف في أبي حنيفة وموقفهم منه وتوجيه ذلك أنه أقدم ترجمة موجزة لأبي حنيفة أوضح فيها أهم معالم حياته حتى تكون كالترسيم بيدي الباحث.

أولاً : اسمه ونسبه وكيفية :
هو النعمان به ثابت به زوطي - رضم الزاي وفتح الطاء - الخزاز الكوفي ، ويكنى بـ (أبي حنيفة) (١).

ثانياً : مولده ونشأته :
ولد سنة ثمان مئة الهجرة بالكوفة ، وقضى سنوات عمره الأولى فيها واشتغل في بداية حياته بتجارة الخبز ، حتى أصبح مريضاً على الحالة بدار الخزازية (٢) ، ومكث في التجارة زمناً حتى قصه الله له الإمام الشافعي ، فحنه على الاشتغال بالعلم وطلبه حتى أقبل بعد ذلك على تعلم الحديث وصرف فيه جهده وموقته (٣).

ثالثاً : حركته :
أدرك أبو حنيفة بعض الصحابة في صغره إلا أنه لم يسمع منه أحد منهم نظراً لاشتغاله بالتجارة في بداية أمره (٤) ، إلا أنه تلمذ بعد ذلك على عدة مشيخ حتى ذكر المزي منهم حميد بن حنفاء منهم :

- ١ - حماد بن أبي سليمان .
- ٢ - زيد بن علي بن الحسين .

(١) انظر : سيرة أعلام النبلاء (٢٩/٦) .

(٢) انظر : الكامل لأبي عمير (٤٤٧٦/٧) .

(٣) انظر : مناقب أبي حنيفة للمكي (ص ٥٤) .

(٤) ترجم بعضه من كتب فن مناقب أبي حنيفة كما لحق في كتابه مناقب أبي حنيفة (ص ٢٧٢٤٧) والدرر في كتابه مناقب أبي حنيفة (ص ٥٨) أنه سمع منه بعض الصحابة وهذا لا يصح كما ذكر ذلك السخاوي في فتح المغيث (١١/٢) .

٢- عطاء به أبي رباح .

٤- فتادة به دحامة السمرقندي^(١)

رابعاً : سلامه : .

ذكر المزي في تهذيب اللام طائفة معه أخذوا العلم عنه أبي حنيفة بلغ عددهم سبعة

تلميذاً ، منهم :

١- حنيفة به غياي النخعي الكوفي .

٢- حماد به أبي حنيفة الفخامة به مائة الكوفي .

٣- الحكم به عبد الله به مسلم أبو طيع البجلي الخراساني .

٤- محمد بن الحسن به فرقة الشيباني .

٥- يعقوب به إبراهيم أبو يوسف القاضي^(٢) .

خامساً : مؤلفاته :

ينسب إلى الإمام أبي حنيفة عدة كتب منها :

١- الفقه الأكبر برواية حماد به أبي حنيفة .

٢- الفقه الأكبر برواية أبي طيع البجلي ، وليس بالفقه الأبسط .

٣- العالم والمعلم برواية أبي مقاتل السمرقندي^(٣) .

سادساً : وفاته :

توفي رحمه الله - ليلة النصف من شعبان سنة خمس مائة من الهجرة ،

ودفنه في مقابر الخيزران ببغداد ، ولما مات كانه حمرة سبعة عاماً^(٤) * .

(١) انظر : تهذيب اللام (٢/١٤١٥) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢/١٤١٥) .

(٣) قام الشيخ الدكتور محمد الحنيف في رسالته أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ١١) ،

والشيخ الدكتور محمد الفيز الحيدري في رسالته براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمة المبتدئة (ص ٤٦) ،

بدراسة توثيقية للكتب أبي حنيفة وروى صحتها عنه .

(٤) انظر : الانتقام لابن عبد البر (ص ١٧) .

(*) انظر في ترجمة : تبارك الكبير (٨/٨١) ، الحج والقبلة (٨/٤٤٩) ، تاريخ بغداد (٣/٢٢٢) ،

تذكرة الحفاظ (١/١٦٨) ، السير (٦/٢٩٠) وغيرها .

والثاني : ما ثبت عنهم وهذا القسم على ضربين :

١- ما كان سبب انتقادهم فيه غير ظاهراً :

فهذا الضرب يحمل على الضرب الآخر وهو ما كان سبب انتقادهم فيه ظاهراً
إذ المخرج الجمل يحمل على المخرج المفسر والصلام فيه وتوجيهه بعد أيضاً كلاماً في هذا الضرب
وتوجيهه له .

٢- ما كان سبب انتقادهم فيه ظاهراً :

وهذا الضرب يكسب تسميته من حيث القصة العقلية الثلاثة أمور :

١- ما كان منسوباً إليه ولا يصح عنه :

فقد حرف بعض المسند أقوال الإمام أبي حنيفة في الاعتقاد سواء
في حياته أو بعد مماته . حيث ذكر صاحب كتاب قلائد عقود العقيدة أنه بعض الناس نعم
أن الإمام أبا حنيفة يقول : "إله الرب تبارك وتعالى لا ينظر إليه أهل الجنة" ، فكتب إليه
أبو حنيفة رسالة يعاتبه فيها على تحريفه لقوله واستنكر فيها هذا القول ورد (١)

فإذا كانت أقوال الإمام أبي حنيفة في الاعتقاد قد حرفت في حياته
فمن باب أولى أن تحرف بعد مماته وأن ينسب إليه ما لم يقل به ، ومنه تلك الأقوال التي نسبت
إليه ولا يصح عنه أصلاً ما يلي :

١- إنباط الرؤية (٢)

٢- تأويل صفتي الغضب والرضا بالعقوبة والثواب (٣)

٣- تأويل صفة الاستواء بالاستيلاء (٤)

٤- قوله لفظي بالقرآن مخلوطة (٥)

ومما يدل على بطلانها ما روي عنه مما يخالفها ويردها ، وكونها لم ينسبها

إليه إمام معتبر عنه خاصة سواء أكانه معه يوافقه أو يخالفه (٦)

ولهذا فلم أجد فيما روي عنه السلف في ذم أبي حنيفة ما يرجع إلى هذه

الأقوال السابقة .

(١) انظر: قلائد عقود العقيدة (ص ٩٧-ب) بواسطة أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ١٧)

(٢) محمد نسيب ذلك له بشر المريسني انظر رد الداعي عليه (ص ١٤)

(٣) انظر: شرح الفقه الأكبر (ص ١٨٢)

(٤) انظر: الطبقات السنية (١/ ١٥٧)

(٥) انظر: الفقه الأكبر (ص ٢١)

(٦) انظر ما كتبه لأبي جعفر الخليل في أطروحاته أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ١٧)

(ج) - ما كان يقول به ثم رجع عنه :

اشتمل الإمام أبو حنيفة في بداية طلبه للعلم بعلم الكلام حتى يرجع فيه ونفع ، وبلغ فيه مبلغاً يشاء إليه بالبناء ، ولعل نشأة بالكوفة كانت السبب الأكبر في اشتغاله بعلم الكلام ، حيث كانت موضعاً للنحل المختلفة ، والفروقات المتباينة وقد كان لدراسة أبي حنيفة لعلم الكلام في بداية طلبه للعلم أمراً في آرائه وأقواله مما حمل على مخالفة السفة في بداية حياته إلا أنه بعد ذلك رجع على علم الكلام واتبع الحديث والأثر^(١) ، ومنه أنهم سلكوا الأقوال والآراء التي كان يقول بها ثم رجع عنها ما يلي :

١ - القول بخلمه القرآن :

ذهب بعض الباحثين إلى أنه القول بخلمه القرآن لا يصح عن أبي حنيفة - رحمه الله - وأنه لم يقل بذلك مطلقاً وضعفوا الآثار التي وردت عنه السلف في نقل هذا القول عنه ونسبته إليه^(٢) .

إلا أنه النافذ في الآثار المروية عنه السلف في ذلك يدل تماماً أنه الإمام أبو حنيفة كان يقول بخلمه القرآن ثم عدل عنه وكتب منه ومما يدل على ذلك ما ذكره الحافظ أبي عبد البر في الانتقاء حيث قال : « وذكر الساجي في كتاب الطلل له في باب أبي حنيفة أنه استتيب في خلمه القرآن فكتاب والساجي محمداً كان يناقض أصحاب أبي حنيفة^(٣) » .

ولؤيد ذلك أيضاً ما يلي :

١ - الآثار التي وردت عنه السلف في نقل هذا القول عنه ونسبته إليه وهذه الآثار وإليه كان في بعضها ضعف إلا أنه منها ما هو صحيح ثابت لما ثبت ذلك عنه أحمد بن حنبل^(٤) ، وروايته^(٥) ، وأبي نعيم الأصبهاني^(٦) ، وسلمة بن محمد القاسمي^(٧) ، وغيرهم .
٢ - الآثار التي وردت عنه السلف في أمر استتابة أبي حنيفة وكونه استتيب من الكفر مرتين وهي متواترة وفي بعضها الضعف بكونه استتيب في قوله بخلمه القرآن ، وحمل الاستتابة على قوله في الإيمان لا يصح إذ قوله في الإيمان لا يصح كقولهم أصداً .

(١) انظر : معقود الخيام (ص ١٦١) ، أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ٩٤) .

(٢) انظر : أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ٢٤) ، براءة لأئمة الأربعة للحبيبي (ص ٢٣) .

(٣) انظر : الانتقاء لأبي عبد البر (ص ١) (٤) انظر : السنة لأبي حنيفة (ص ٢٦٥) .

(٥) انظر : السنة لأبي حنيفة (ص ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩) .

(٦) انظر : كتاب الضعفاء (ص ١٥٤) (٧) انظر : تاريخ أبو زرعة (١/ ٥٦) .

وسبأني لهذا مزيد محبة - إنه شاء الله تعالى -

٢ - أنه الآثار التي رويت عنه أبي حنيفة وغيره مما يخالف هذا القول إنما تدل على رجوعه عنه وتوبته منه لا على عدم صحة وبذلك تتحقق المروايات .

٢ - القول بجواز الخروج على أئمة الجور :

وردت الآثار عنه لعنه السلف كاللوزاعي^(٣٦) وأبي يوسف^(٣٧) وأبيه المبارك^(٣٨) وغيرهم في نسبة القول بجواز الخروج على أئمة الجور لأبي حنيفة وذمه من أجل ذلك .

إلا أنه قد روي عنه أبي حنيفة خلاف ذلك ، فقد سأله أبو مطيع البجلي قائلاً له : ما تقول فيمن يأمر بالمعروف وينهى عنه المنكر فينبه على ذلك ناس فيخرج على الجماعة ، هل ترى ذلك ؟

قال : لا . قلنا : ولم ؟ وقد أمر الله تعالى ورسله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا فريضة واجبة . فقال : وهو كذلك ، لكنه ما يفسدونه من ذلك يكون أكثر مما يصلحونه من حفظه الدماء واستمداد الممارم وانتداب الأموال^(٣٩) .

ويمكنه الجمع بين ذلك بأنه يقال أنه كان في أول أمره يرى الخروج على السلطة الجائر ، ثم استقر آخر الأمر على عدم الخروج وهو مقتضى إحسانه الظن بالإمام أبي حنيفة - رحمه الله -^(٤٠)

ومما يؤيد ذلك ما قرره الطحاوي في حقيقته التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبه ، وما ذكره أسد السامع عنه أبي حنيفة في المسيرة^(٤١) وأقوال الشرحانية^(٤٢) وأبيه الشريف وأبيه قطلوبغا^(٤٣) ولذا ماهاطاه البزدوي عنه مما يخالف ذلك من القول بجواز السمع والطاعة وتحرير الخروج على ولاية الجور .

فهذا الضرب وهو ما كانه يقول به ثم جمع عنه مما يدل أنه تكونه تلك الأقوال التي رويت عنه السلف في ذمه لأجل ذلك مما صدر عنهم قبل رجوعه ثم تناقلا الناس بعد ذلك .

(١) انظر ما ذكره في الخب في الطروحة أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ٢٢٤) ، ود. الحمدي في برادة الأئمة الأربعة (ص ٢١) .

(٢) انظر : السنة لصاحبها رقم : (٤٤٤) (٢) انظر السنة لصاحبها رقم : (٢٢٤) (٤) انظر السنة لصاحبها رقم : (٢٢٢) (٥) الفقه الأيسر (ص ١٤) ونقل هذا عنه شيخ الإسلام في الحمية (ص ٢٤٢) .

(٦) انظر : أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ٢) انظر : العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني (ص ٤٨) (٧) انظر : المسيرة مع شيوخها (ص ٩١) انظر : أصول الدين للبزدوي (ص ١٩) .

(٥) - ما كانه يقول به وثبت عليه :

فهذا القسم هو الذي يتوجه إليه ذم السلف وهو الذي ورد في
فيه أكثر الآثار عنهم وهو يرجع إلى أمور أهمها ما يلي :

١- القول بالإرجاء وأن الأعمال لا تدخل في معنى الإيمان :

ذهب الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - إلى أنه الإيمان هو اعتقاد

القلب وقول اللسان ولم يدخل الأعمال في معنى الإيمان .

وقد استنكر عليه السلف ذلك وذموا لأجله ، حتى قال ابنه عبد البر :

« كل من قال مع أهل السنة : الإيمان قول وعمل ، ينكروا قوله ويبعدونه بذلك »^(١)

ولا شك أنه ما ذهب إليه أبو حنيفة بخلاف مذهب السلف ، لكنه إرجاء

مقيد لا يصل إلى الإرجاء الخالص المطلق الذي يزعم أصحابه أنه لا ينفذ مع الإيمان معصية

كما لا ينفذ مع الكفر طاعة ، فبرغم موافقة هؤلاء في عدم إدخال الأعمال في معنى الإيمان ،

لكنه يختلف معهم اختلافاً جديداً ، فهم يرون أنه لا تضرب مع الإيمان معصية ، وهو يرى أنه

مرتكب الذنب مستبعد للعقاب ، وأمره إلى الله ، إنه شرار لمذنب ، وإنه شرار مغفلة^(٢)

ولهذا كفر السلف المرجئة الفردة - الجهمية - ولم يكفروا مرجئة الفقهاء

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في معرض حديثه عن مرجئة الفقهاء : « إنه

السلف والأئمة ارتدوا نظرهم على هؤلاء وتبعوا عنهم وتغلب القول فيهم ، ولم أعلم

أحداً منهم ظنهم يكفرونهم ، بل هم متفقون على أنهم لا يكفرونهم فبذلك - وقد نصه أحمد

ومخبره من الأئمة على عدم تكفير هؤلاء المرجئة ... »^(٣)

هذا وقد أشار بعض الباحثين إلى احتمال رجوع الإمام أبي حنيفة عنه قوله

سلباً بما ذكره ابنه أبي الفرجية قال : « والظاهر أنه هذه المعارضة لم تثبت عنه

أبي حنيفة ضيقاً منه ، وإنما هو من الأصحاب ، فإنه غالباً ما راقط لا يرضيه أبو حنيفة

وقد حمل الطحاوي خطأ أبي حنيفة مع حماد بن زيد ، وأنه حماد بن زيد طحاوي له حديث :

« أي الإسلام أفضل ... »^(٤) قال له : ألا تراه يقول : أي الإسلام أفضل ، قال : الإيمان ،

(١) انظر : الانتقاء (ص ١٤٩) .

(٢) انظر : أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ١١) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (٥٠٧/٧) .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (١١٤/٤) ، وعبد الرزاق في مصنفه (١١٧/١١) قال

الريثي في المجمع (٥٩/١) : « رجاله ثقات » .

ثم جعل الرجوع والرجاء من الإيمان ، فسكت أبو حنيفة ، فقال بعض أصحابه : ألا تجيب يا أبا حنيفة ؟ قال : نعم أجيبه وهو يحسن بهذا كما رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} .

فأخذ بعض الباحثين من هذه القصة أنه أبا حنيفة يحسن أن يكون رجع عليه قوله في الإيمان موافقاً للسلف ^(١) ، إلا أنه هذا في نظري غير صحيح للأمر :

١- أنه هذه القصة ذكرها ابنه لمالك بن أبي حنيفة وفي إسناده ضعف .

٢- أنه هذه القصة على فرض صحتها لا تدل على رجوع أبي حنيفة رحمه

الله عنه قوله إذ ليس فيها التصريح بذلك ومما يدل عليه أنه كره أنه يرد الحديث برأيه .

٣- أنه القول بعدم دخول الأيمان في معنى الإيمان قد استشهدوا بنسبته إلى

أبي حنيفة حكاه بلفظه التواتر وعزاه إليه أهل العلم خلفاً وخلفاً . ولم يذكر

أنه رجع عنه قوله أو تركه لمذهب السلف .

٢- تقديم الرأي والقياس على السنة :

قال القاضي عياض رحمه الله : « وأما أبو حنيفة فإنه قال بتقديم القياس

والاعتبار على السنة والآثار ، فترك خصوص الأصول وتوصل بالمعقول وآثر الرأي

والقياس والاستحسان ثم قدم الاستحسان على القياس فأبعد ما شاء ولمد بعضهم

بعضهم استحسانه أنه المثل إلى القول بغير حجة وهذا هو الروى المذموم والشبهة

والحدث في الحديث والبدعة ^(٢) .

وقد عقد ابنه أبي حنيفة كتاباً سماه : « كتاب الرد على أبي حنيفة »

ذكر فيه ما يزيد على المائة مسألة مما خالف فيه أبو حنيفة الأثر الذي جاء به رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} .

^(٤) عليه السلام

وتعد هذه المسألة من أهم الأمور التي أخذها السلف على أبي حنيفة

ودعوه للأجل ، ومع كونه أبي حنيفة قد أفرط في استنزام الرأي والقياس إلا أنه

ينبغي أنه يدرج في هذا الصدد ما يلي :

١- أنه أبا حنيفة وإنما رد ما رد من الآثار بتأويل محتمل وكثير مما رده تابع

فيه غيره وهذا قد وقع لكثير من أهل العلم ، إلا أنه ما يوجد من ذلك لأبي حنيفة كثير ، وما

يوجد لغيره قليل ^(٥) .

(١) انظر : حرم الطماوية (ص ٢٩٥) ، والتميم لابن عبد البر (٩/٢٤٧) .

(٢) انظر : أصول الدين عند أبي حنيفة د. الخميني (ص ١١٤) .

(٣) ترتيب الدرر (١/٩٥) (٤) انظر : المصنف (١٤٨/١٤) (٥) انظر : جامع بيان العلم (١٨٧/٥) .

٢- أن أبا حنيفة - رحمه الله - عاش في عصر لم يكتمل فيه جمع السنة ولهذا لم تبلغه كثير من الآثار بلوغاً ظاهراً يجعله يقطع بها ويقدمها على ما سواها ، ولهذا يرجع صاحبها أبو يوسف ومحمد إلى السنة في مسائل وقال أبو يوسف في هذا الصدد « لو رأي صاحب مثل ما رأيته لرجع مثل ما رجعت »^(١).

٢- أنه أبا حنيفة - رحمه الله - وإنه خالف الأثر في مسائل إلا أنه لم يقدم مخالفة الأثر وتقدم الرأي والصحيح عليه^(٢) ولهذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « من ظنه بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يقدمونه مخالفة الحديث الصحيح لقياض أو غيره ، فقد أخطأ عليهم ، وتكلم بما يظنه وأما بهوي ، فهذا أبو حنيفة يعمل بحديث القوضي بالبغداد في السفر مخالفة للصحيح ، ومحدث القرقوة في الصبرة مع مخالفة للصحيح لا اتفاقاً ، وصحتهما وإن كانه أئمة الحديث لم يصحهما »^(٣) ويؤيد ذلك ما روي عنه أبي حنيفة من آثار تدل على طرده الرأي والصحيح إذا ورد الأثر عنه النبي صلى الله عليه وسلم^(٤).

٤- أنه ما خالف فيه أبو حنيفة الأثر لا بد له منه كذا في مخالفة ، وجميع الأئمة يرجعون ثلثة أصناف :

أولها : حكم المقتاده أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله .

والثاني : حكم المقتاده إرادة تلك المسألة بذلك القول .

والثالث : المقتاده أنه ذلك الحكم منسوخ .

وهذه الأصناف الثلاثة تنفرح منها أحزاب عشرة بطريق شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في حالة رفع المذموم عند الأئمة الأعلام^(٥).

فهذا الضرب وهو ما كانه يقول به وثبت عليه هو الذي ورد فيه أكثر الآثار عن السلف

- رحمه الله - ، وتشييد السلف فيه معني على أصول عظيمة منها :

١- أن هذه الأقوال مستمدة لم يقرأ أبا حنيفة عليها أحد من أقرانه ومشايعه وهو صاحب مذهب له قبول وأتباع فطانه ذلك مما يستوجب بياحه هذه البع ولتشديد فيها

(١) انظر : مناقب الشافعي للبیهقي (١/١٧٥) ، ومجموع الفتاوى (٢٠٤/٢٠).

(٢) انظر : الإتياع لابن أبي الفز (ص ٤٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٠٤/٢٠).

(٤) انظر : الانتقاء لابن عسك (ص ١٤٤).

(٥) انظر : مجموع الفتاوى (٢٢٤/٢٠ - ٢٥٠).

٢- أنه حفظ الدين والرد على المخالف ومبناه بربعة أصول الإبراهيم
وقد أوجب الله على الأمة تبليغ هذا الدين وحمل أهل العلم هذه الأمانة مما جعلهم لا
يحابونه فيما أحداً كائناً من كان^(١)

٣- أنه الزنة للإمام كانت على جادة واحدة وهي متابعة السنة والأثر والتسليم
لها ولم تكن البدع قد ظهرت إلا فيمنع لحرف مخروجه عن الجماعة ومخالفة السنة فلما ظهر الرأي لم يقول
بالإرجاء في أبي حنيفة وأصحابه أراد السلف كذا الناس ومنه لا يميز عنده من ذلك وإليه كان
أبا حنيفة متأول فيما قال به معذور فيما ذهب إليه

ولهذا فإنه هذه الأقوال المأثورة على السلف في ذم أبي حنيفة لها بسبب حال
يختلف عنه بسبب حال في زماننا ولهذا يرجع السلف بعد ذلك على طوي هذه المسألة^(٢)
وأخيراً يقال: لو ما صدر عنه بعض السلف موافقاً لغيره على ما ولا يصح
مذهباً للسلف جميعاً وإنما صدر منهم بأجتهاد وهم معذورون بأجتهادهم ومغفور لهم بحسب وقدرهم
غير مؤخذين بخطئهم

(١) انظر: الرد على المخالف أصول الإبراهيم د. بكر أبو زيد

(٢) انظر: التنكيل (١/ ٢٠٢)

المبحث الثاني : موقف السلف مع أبي حنيفة :

استغل بعض المبتدعة الآثار التي وردت عن السلف في ذم أبي حنيفة تكأة في ترحيم السلف والطعن في أئمتهم وزعموا أنه السلف كفروا بأبا حنيفة وحبسوا عليه وقولوه عالم يقل ، وادعوا أنهم بذلك يصفونه أبا حنيفة ويغفلوا أو تغافلوا أنهم يقولهم بهذا طعنوا في أئمة لا يقولونه قد آلمه أبي حنيفة ، لم يصفوه كمالك والشافعي وأحمد وأبيه الجليل ... وغيرهم .

ولعل في هذا المبحث استعرض موقف السلف مع أبي حنيفة من خلال الآثار التي وردت فيه ففندنا تلك المزاعم .

أولاً : موقف السلف مع تكفير أبي حنيفة :

ادعى بعض المبتدعة ظلماً وزوراً أن السلف - رحمهم الله - كفروا بأبا حنيفة واخرجوه عن دائرة الإسلام واستدلوا على قولهم ببعض الآثار ، وبعد النظر فيما استدلو به نجد أنها لا تخرج عن أمرين :

- (١) - فاليدل على التكفير أصداً كقولهم : ضال ، ربه عليه سبيل الله ،^(١) كوالد سيد ، لم يولد في الإسلام أو حراماً منه ... الخ^(٢)

فهذه الأقوال وإن كانت فيها التحذير الشديد منه وذكره على قوله رحمه الله - إلا أنها لا تدل على التكفير أصداً ولا يصح الاستدلال بها عليه ، كما أنه ممكنة توجيهها بأنه من أجل هذه الصبغة مع السلف أراد المبالغة في الزكارة وتفسير العامة من جهة ، وربما أطلق على ما رجع عنه أبو حنيفة وساب منه كما لقول بجملة القرآنة .

- (٢) - ما يدل على التكفير وهذا نوعان :

١ - ما يدل على تكفير القول دونه القائل كقول الحميدي عندما

سئل عن قول نسب لأبي حنيفة : ربه قال هذا فقد كفر^(٣) وإنه كان في إسناده مقال .

فهذه الأقوال لا تدل على الكفر إذ مع المصير عند السلف أنه لقول

(١) انظر : تاريخ بغداد (٣٥٧/١٤) . (٢) انظر : المصنف للشيخ الفسوي (٧٨٦/٢) .

(٣) انظر : السنة لصبيته (١٩٩/١) . (٤) انظر : تاريخ بغداد (٤١٩/١٢) .

(٥) انظر : السنة لصبيته (١٩٥، ١٩٤/١) .

قد يكون كُفراً لكنه لا يكفر به صاحبه وذلك لوجود مانع يحول دونه تكفيره ^(١).
 مع - ما يدل على التكفير صراحة ولكن حسب قوله بجملة القرآن وقد جمع بينه
 وبذلك يكون التكفير قد زال بزوال المكفر.

ولمعه بذلك ما جاء فيه الآثار في كونه استتيب منه الكفر مرتين كما روي
 ذلك عنه الإمام أحمد بن حنبل ^(٢)، وبعضه ^(٣)، وشريكه ^(٤) وغيرهم حتى قال الشيخ المعلى رحمه
 الله - "وقضية الاستتابة متواترة" ^(٥) والآثار الواردة في الاستتابة اختلفت
 فيما استتيب فيه أبو حنيفة:

- فجا روي بعضها أنه استتيب منه (الكفر) ^(٦) أو منه (الأمر العظيم) ^(٧) أو (الزندقة) ^(٨)
 وهذه مطلقة لم يصبه الأمر المستتاب عليه.

- وجاء في بعضها أنه استتيب منه (الدهر) ^(٩) ولم يصبه لي المراد بها وانه
 كان يغلب على ظني أنها مصحفة منه (الكفر).

- وجاء في بعضها أنه استتيب منه القول بجملة القرآن فتاب منه ^(١٠) وهذا
 هو الراجح لحديث الأعمش عنها:

١ - أن الآثار الواردة بذلك صحيحة وصريحة منها ما أخرجه لمحمد بن
 أحمد في السنة قال: سمعت أبي - رحمه الله - يقول: أظنه أنه استتيب في هذه الآية
 "سبحانه رب العزة عما يصفونه" قال أبو حنيفة: هذا مخلوقه، فقالوا له: هذا كفر،
 فاستتابوه ^(١١).

والظن في قول الإمام أحمد واقع على الآية التي قال فيها أبو حنيفة مقالة
 في القرآن، لا على المقالة نفسها كما نعلم بعضهم ^(١٢).

٢ - أن السلف لم ينفوا على أبي حنيفة مقالة تبلغ درجة الكفر
 سوى القول بجملة القرآن وقد أئتمروا عنهم تكفير منه قال بجملة القرآن.
 وأما ما زعمه بعضهم من كونه الاستتابة كاتبة لأجل قوله في الإمامة فلا يصح ^(١٣)

(١) انظر: منهاج السنة (٦/٢). (٢) انظر: السنة لصبيته (١/١٩٢)

(٣) انظر: المصدر السابق (١/١٩٢) (٤) انظر: السنة لصبيته (١/٢٠٨)

(٥) التنقيح (١/٤٥٢) (٦) انظر: السنة لصبيته (١/٢١٠)

(٧) انظر: السنة لصبيته (١/٢١٩) (٨) انظر: المصدر السابق (١/٢١٠)

(٩) انظر: تاريخ بغداد (١٢/٢٩٤) (١٠) انظر: السنة لصبيته (١/١٩٢)

(١١) أخرجه لمحمد بن أبي السنة (١/١٩٢) برقم: (٢٦٥) (١٢) انظر: ما ذكره محمد

كتاب السنة (١/١٩٢) (١٣) ذكر ذلك محمد بن أبي السنة في كتابه لأصول أبي بن علي المستمعة منهم (ص ١٨)

إذ قوله في الإيمان لا يعد كلاً أصلاً ، بل إنه حينئذ الإسلام اسم شئمة - رحمه الله -
نقل اتفاق السلف على عدم تكفير مرجئة القضاة وذكره أحمد وغيره من الأئمة
أنهم نصوا على عدم تكفيرهم بذلك^(١)

ومع ذلك ما رجع إليه لئلا أنه السلف لم يلفوا أباحية - رحمه الله -

ثانياً : موقف السلف من تبعية أبي حنيفة :

بعد تأمل آثار السلف الواردة في ذم أبي حنيفة وجدتهم يصنفونه بأنه
صاحب هوى ، وصاحب رأي ، وصاحب خصوصية^(٢) . وهذه الأوصاف وإن كانت فيها
ذم والتخدير منه إلا أنه ينبغي أن يلاحظ فيها أمران :

١ - أن هذه الأوصاف لا تدل على التبعية ولا يصح الاستدلال بها عليه . فإنه
من أطلع هذه الصبغة من السلف أراد المبالغة في الإنكار وتغذية العامة ، وربما أطلقها
عليه بسب ما كان يقول به ثم رجع عنه .

٢ - أنه هذه الأوصاف على فرض التسليم بدلائرها على التبعية فإنها محمولة
على ما ذكره ابن عسكرب عن السلف حيث قال : كل من قال ما قلناه للإمام قول وعمل ، ينسبونه
قوله - يعني أباحية - وليدونه بذلك^(٣)

فتبين بهذا أنه تبعية السلف له إنما هي في مسألة الإجماع خاصة ودون غيرها
ومن الأصول المقررة عند السلف أنه البيع متفاوت وليس على وثرة واحدة ،
كما أنه أهل البيع يتفاوتون ويختلف حكمهم باختلاف أحوالهم ، بل إنه الشئمة الواحد قد
يجمع فيه السنة والبدعة^(٤) ، ولهذا فإنه السلف لم يخرجوا أباحية عنه أئمة أهل السنة
والجماعة فضلاً عن عامة الناس .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « أما المرجئة فليسوا من هذه
البيع المغلظة ، بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والصدقة ، وما كانوا
يعدونه إلا من أهل السنة ، حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة^(٥) »

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٥٧/٧) .

(٢) انظر : تاريخ بغداد (٤٢٥ ، ٤٥٠/١٢) ، الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٤٤/٧) .

(٣) انظر : الانتقاء لابن عسكرب (ص ١٤٩) .

(٤) انظر : مجموع الفتاوى (٢٤٨/٢) ، (٢٠٩/٢٨) ، الإيضاح (١٦٧/١) .

(٥) مجموع الفتاوى (٢٥٧/٢) .

ودلالة السيادة دل على أنه أراد بقوله: «حيث تغلظ أمرهم بما زادوه
من الأقوال المغلظة» من جاءهم بعدكم من حبل المرجئة الغدرة.

وبناء على ما سبق فإنه السلف لم يبدعوا أبداً حنيفة مطلقاً وإنما بدعوه
في قوله في الإمامية خاصة. ولم يخرجوه بذلك من مدار أئمة أهل السنة والجماعة.

ثالثاً: موقف السلف من رواية أبي حنيفة:

نعم نصدقه لبقية أن السلف ردوا مرويات أبي حنيفة لمخالفة لهم في
الاعتقاد ليس إلا، وأنهم طعنوا في روايته من أجل ذلك فقط.
ولقد انظر في الآثار الواردة عن السلف في هذا الشأن وما ذكره
في كتب الجرح والتعديل يتبين لنا أنه نقاد الحديث اختلفوا في روايته والاحتجاج به على
قوله:

١- قبول حديثه وحجية روايته.

٢- ضعف حديثه وعدم حجج روايته^(١).

والقول الثاني هو الذي عليه جمهور المحدثين وعلموا ذلك بمنزلة غلظة
وعدم ضبطه^(٢).

وقد شبه الحافظ الذهبي هذه في ذلك فقال: «لم يصرف الإمام همة لضبط
اللفاظ والأشياء، وإنما كانت همة القراء والفقه وكذلك حال كل من أقبل على
فنه؛ فإنه يقصر عنه غيره، معه ثم ليسوا حديث جماعة من أئمة القراء لحضه وقالوه
وحديث جماعة من الزهاد كفرقة السبئي ورتفعة البجلي، وحديث جماعة من الفقهاء
وما ذاك لضعف في عدالة الرجل، بل لقلته، وتقائه للحدث ثم هو أنبل من أنه يلذب^(٣)
ومن المحدثين من أضاف إلى كثرة غلظ أبي حنيفة وعدم ضبطه ابتداءه في
مسألة الإمامية وكونه كاهن دافعاً إليها، ومذهب جمهور الأئمة ترك الرواية له
اللاحقة لبقية.

- (١) انظر: التلخيص الكبير (٨/٨١)، والكنز والأضواء (١/٤٧٦)، والطبقات الكبرى (٦/٢٦٩)
الضعفاء والمتركون للناسي (٢٢٢)، والمجروحون (٢/٦٢)، والكمال (٧/٤٧٩)، وصاحب بيان العلم (١٤٩/٤)
(٢) رحمه جرح ذلك البخاري وسلم رابعه والناسي رابعه حبابه وأبو حمزة انظر المصادر السابقة.
(٣) مناقب أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي (٢٨٨).
(٤) انظر: المجروحون لأبي حبابه (٢/٦١-٦٢)

وترك منه ترك الرواية عنه الداعية التي بدعة منه المحسنة محمول على أحمد

أحمد

إما محمولة له .

أو خروفاً منه أنه يكتب فيروي ما يروي بدعة .

وبناء على ما مر منه حملنا أنه نقول أنه ترك الرواية لحسن أبي حنيفة
منه السلف لأجل بدعة وكونه كاتم وأما إلها إنما أراد بذلك لمقابلة وصرف العامة
عنه الإفتقار به وإليه كانه يرى أنه ما عونه الجانب منه حيث الكذب فهو أنبل منه ذلك
كما ذكر الذهبي آنفاً .

الخاتمة :

في نهاية هذا البحث الذي حرصت فيه - قدر إمكان - على الإيجاز والإختصار
أود أنه أئبهم ما توصلت إليه من نتائج وهي :
(١) أن كثيراً مما ورد عنه السلف في ذم أبي حنيفة لا يثبت وهذا مما يدعو
الباحثين إلى تمحيص هذه الأخبار وتمييز صحيحها من حقيقتها .
(٢) أنه ما ينسب لأبي حنيفة من أقوال مخالفة لعقيدة السلف لا يخرج عنه ثلاثة

أمور :

- ١ - ما كان منسوباً إليه ولا يصح عنه كالتأويل الاستواء بالاصطلاح .
- ٢ - ما كان لقول به ثم رجع عنه كالقول بتلعه القرآن وجواز الطريرج على الأئمة .
- ٣ - ما كان لقول به وثبت عليه بالإجماع وتقييم الرأي على الأثر .
- (٤) أنه ذم السلف لأبي حنيفة يرجع أكثره إلى ما كان لقول به وثبت عليه
وهو الإجماع وتقييم الرأي على الأثر .
- (٥) أن السلف رحمهم الله وإنه خالفوا أبا حنيفة إلا أنهم لم يكفروه ، وكل
ما يشتبه به علماء السلف للتدليل على تكفيرهم له إما لا يصح عنهم أو لا يدل على التكفير أو
يكون التكفير قد زال بزوال المكفر .
- (٦) أن السلف لم يدعوا أبا حنيفة مطلقاً وإنما يدعونه في مسألة الإمامية
خاصة ولذلك لم يخرجوه من مدار أئمة أهل السنة .
- (٧) أن الذي عليه جمهور المحدثين هو ضعف حديث أبي حنيفة وعدم الإجماع بروايته
وذلك للثقة غلط وعدم ضبطه ومنهم من أضاع ذلك كونه داعياً إلى بدعة .

سلكه هي أئهم نتائج البحث ، والله أعلم أنه يبارك فيه ، وينفع به ، والحمد لله
الذي بفضله تم الصلوات ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرس المصادر والمراجع :

(أ)

- ١- الإبانة عند حريفة الفقة الناجية ، لادبه بطة : ت : بروفه الدبل ، دار
الراية ، ط : ١٤١٥ هـ
- ٢- الدباج ، لادبه أبو الفز الحفي : ت : محاصم القريوت ، المكتبة الحفية ،
ط : بروه ، ١٤٠٥ هـ
- ٣- الأصول التي بني عليها الفقة مذهبه في السبع ، لعمري المنعم : مكتبة
الصحة ، الإمارات ، ط : ١٤٠٠ هـ
- ٤- أصول الدين عند أبي حنيفة ، محمد الحبيب : دار الصميم ، الرياض ، ط : ١ ،
١٤١٦ هـ
- ٥- الانتقاء في فضائل الشريعة الأئمة الفقه ، لادبه عبد البر : دار المكتبة العلمية ،
دوه ذكر الطبعة وتاريخها .

(ب)

- ٦- برادة الأئمة الأربعة مع مسائل التنظيم المبسطة ، لعبد العزيز الحميدي : دار ابن خلدون ،
القاهرة ، ط : ١ ، ١٤٠٠ هـ

(ج)

- ٧- تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للخطيب البغدادي : دار الكتاب العربي ، بيروت ،
دوه ذكر الطبعة وتاريخها .
- ٨- التاريخ الكبير ، للبخاري : دار الفكر ، دوه ذكر الطبعة وتاريخها
- ٩- ترتيب المسائل وتقرير المسائل ، للقاضي عياض : ت : محمد الطنجي ، وزارة الأوقاف
بالقرب ، ط : ١ ، ١٤٠٢ هـ
- ١٠- التمهيد ، لادبه عبد البر : ت : مصطفى هادي وأخريه ، وزارة الأوقاف بالمغرب ،
دوه ذكر الطبعة وتاريخها .
- ١١- التسهيل بما في تآليف اللواتي مع الأبا حليل ، للعلي : ت : محمد ناصر الدين الألباني ،
المكتبة الإسلامية ، ط : ١ ، ١٤٠٦ هـ
- ١٢- ترتيب الكلام في أسماء الرجال ، للنزي : صورة من النسخة خطية ، دار الجامعة ،

فهرس الموضوعات :

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
- أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره	١
- خطة البحث	٢
- منهج البحث	٢
تمهيد في ترجمة الإمام أبي حنيفة النعمان	٢
المبحث الأول: الأقوال التي انتقد لها السلف على أبي حنيفة وتوجيهها	٥
- ما كانه مضموناً إليه ولا يصح عنه	٦
- ما كانه لقوله به ثم رجع عنه :	٧
١- القول بملء الصراة	٧
٢- القول بخوار الخروج على أئمة الجور	٨
- ما كانه لقوله به وسببه عليه :	٩
١- القول بالبراءة	٩
٢- تقديم الرأي على الأثر	١٠
المبحث الثاني: موقف السلف من أبي حنيفة	١٢
١- موقفهم من تكفيره	١٢
٢- موقفهم من تبعه	١٥
٣- موقفهم من روايته	١٦
الخاتمة : وفيها أهم النتائج	١٨
فهرس المصادر والمراجع	١٩
فهرس الموضوعات	٢٢